احتكار التصنيع احد أهم آليات الرأسمالية في إدامة الفجوة التكنولوجية لمنظومتها العالمية

د. خميس محمد حسن

كلية الإدارة والاقتصاد - فلوجة

جامعة الأنبار

المستخلص

عملت الرأسمالية منذ نشأتها ومن خلال التوسع والاستقطاب على بناء منظومة اقتصادية عالمية تضم دول رأسمالية تمتلك مقومات التطور الاقتصادي المستمر مكنها من تبوء موقعها في مركز المنظومة وأخرى هامشية فرض عليها التخلف من خلال أساليب النهب والتخريب لأنظمتها الاقتصادية القائمة تارة، واحتكار التكنولوجيا الصناعية جوهر التنمية الاقتصادية الشاملة تارة أخرى، حتى مكن ذلك مركز المنظومة من خلق فجوة تكنولوجية لصالحها مع الطرف الآخر في المنظومة، والعمل الدؤوب باتجاه المحافظة على استمرارها.

Abstract

Capitalism has worked since the inception and through the expansion and polarization to build an economic system is a global capitalist states have the skills to sustained economic development has enabled it to assume it's place in the center of the system and other margin imposed under development through method of looting and vandalism to their existing economic and Tarta technological monopoly of the industry. The essence of economic development Alchamlptartaeven . enabled the Massage center of the system of technology created again their favor with other party in the system and work toward a low maintaining this.

المقدمة:

. ان ما اتصف به النظام الرأسمالي من مبدئية في التوسع الخارجي والقدرة على الاستقطاب منذ نشأته وحتى الآن مكناه من تشكيل منظومة اقتصادية عالمية اصطفت في إطارها بلدان مختلفة في اتجاهين متعاكسين: مركز متقدم يتطور باستمرار ويضم قيادة النظام، وأطراف متخلفة على الدوام منذ ان ارتبطت بهذه المنظومة وشكلت عمقها الاقتصادي الاستراتيجي بهدف تأمين أسواق الطاقة والمواد الأولية، وتصريف الصناعات المتقادمة، وتوفير فرص الاستثمار الأكثر ربحية في عصر التقدم التكنولوجي. وكان النهب والاستنزاف المنظم للموارد مروراً باحتكار التصنيع، وانتهاءاً بالاستثمار المباشر هي الآليات التي صنعت وإدامة من خلالها الرأسمالية الفجوة القائمة بين طرفي منظومتها وهو افتراض يهدف البحث

إلى التحقق من صحته من خلال إثبات ان احتكار التصنيع (جوهر التطور الاقتصادي للأمم) هو الآلية التي اعتمدتها الرأسمالية في صنع هوامش منظومتها منذ نشأتها وحتى الآن.

ولإثبات صحة الفرضية والتحقق من موضوعية الهدف وباعتماد المنهج الاستنباطي لتحديد قدرة النظام على تصنيع فجوة التخلف تم عرض الموضوع بالية تضمنت ثلاثة محاور هي:

أولاً- صناعة التخلف مبدأ أصيل في الرأسمالية.

ثانياً- وظيفة الهوامش في المنظومة الرأسمالية عبر مراحل تطورها المختلفة.

ثالثاً- تصنيع هوامش المنظومة ضرورة فرضها التقدم التكنولوجي.

أولاً- صناعة التخلف مبدأ أصيل في الرأسمالية.

ليس مهماً ان يكون القاريء اقتصادياً لكي يفهم ان عالم الرأسمالية هو منظومة اقتصادية تتألف من بلدان متقدمة وأخرى متخلفة ارتباطا معاً بشبكة من العلاقات الاقتصادية التجارية، والمالية والصناعية غير المتكافأة، وهو السياق الذي جرى عليه الحال منذ أن نشأت الرأسمالية وحتى الآن والذي أسفر عن تدفق هائل للقيم الاقتصادية من هوامش المنظومة إلى مركزها فحقق للأخير ذلك التراكم الرأسمالي الذي رسم مسار تطوره الاقتصادي المشهود وفق (قانون التطور الامتكافيء)[1] وان أي تفسير يتجاوز حقيقة ان تخلف الهوامش مرتبط (بتاريخ انخراطها في هذه المنظومة) هو تفسير من المؤكد لا يتصف بالموضوعية[2]. فإرجاع تخلف أطراف المنظومة الرأسمالية إلى الزيادة في حجم السكان مثلاً (قانون الإيرادات المتناقص) لا تؤيده الوقائع التاريخية لان كل من انكلترا والمانيا قد نمتا اقتصادياً بشكل كبير بين عامي ١٨٧٠- ١٩١٠ رغم زيادة سكانهما بنسبة (٥٨%) بينما لم ينمم اقتصاد الهند التي لم تبلغ نسبة الزيادة في سكانها لنفس الفترة أكثر من (١٩%) وهذا يعني ان الديموغرافيا لا تفسر التخلف وكذلك (حلقات الفقر المفرغة) التي يفسر البعض من خلالها تخلف هوامش المنظومة فهي الأخرى تجافي الحقيقة حيث (اثبت بول باران) بان ما تتصف به البلدان المتخلفة ليس سببه نقص في الفائض وإنما في طريقة استخدامه وهو ما أثبته واقع الاقتصاد المصري بين عامي ١٩٣٩- ١٩٥٣ حيث شكل الفائض (ثلث) الدخل الوطني المصري الذي لا تشكل الاعتمادات المخصصة منه فعلاً في الاستثمارات الإنتاجية أكثر من (١٣%) وهي لا تتعدى ان

تكون أما أرباح غير موزعة، أو تمويل ذاتي للمنشأت الخاصة، أو اكتتاب الجمهور في إصدارات الأوراق المالية في حين ان (٣٨%) من هذا الفائض مخصص للإنفاق على الاستهلال الكمالي للطبقات الحاكمة، وان (٣٤%) منه مخصص في التوظيفات العقارية، أما الاكتناز على شكل ذهب وسيولة نقدية فانه يشكل (١٥%) منه.

إذن ما هي الآليات التي بها صنعت الرأسمالية هوامش منظومتها...؟

نظراً للأهمية القصوى للتجارة الخارجية مع الشرق في حياة الأوربيين في تلك المرحلة كونها كانت كماً ونوعاً قد شكلت عنصراً أساسياً من عناصر البناء الأولي لمنظومتهم الرأسمالية[٣] يرى معظم المؤرخين الاقتصاديين ان تقدم أوربا معقل الرأسمالية الأول لم يكن ليحدث (بعد ان أغلق فتح القسطنطينية المنافذ التقليدية لتجارتهم الخارجية) لولا ما قامت به من اكتشافات جغرافية فتحت لها منافذ جديدة للتجارة والتوسع الخارجي[٤]، إذ أثمرت حملاتهم المتواصلة تلك إلى اكتشاف طريق تجاري جديد هو طريق (رأس الرجاء الصالح) الذي لم يؤمّن لهم الاتصال بالشرق هذه المرة فقط وإنما اكتشاف عالم جديد أكثر أهمية وهو القارة الأمريكية.

وهكذا خطت الرأسمالية خطواتها الأولى في طريق تأسيس إمبراطوريتها العتيدة التي صارت لاحقاً البلدان الآسيوية والأفريقية والأمريكية محيطاً حيوياً لها وعمقاً استراتيجياً لنهضتها الاقتصادية[٥] ورسمت الملامح الأولية لسياساتها التوسعية إلى القارات الأخرى على النحو الذي لا يزال قائماً إلى يومنا هذا رغم اختلاف أدوات وأساليب ذالك التوسع باختلاف مراحل التطور[٦].

ثانياً- وظيفة الهوامش في المنظومة الرأسمالية.

لقد مرّ تطور العلاقات الاقتصادية بين مركز المنظومة المتقدم وهوامشها المتخلفة بمراحل مختلفة تحدد للأخيرة في كل مرحلة وظائف خاصة تؤديها وطبقاً لنوع الوظيفة من الممكن التمييز بين ثلاثة مراحل هي:

١. مرحلة المساهمة في تحقيق التراكم الرأسمالي الأولي- ان أهمية العلاقات التجارية بين مركز المنظومة المتقدم وهوامشها المتخلفة في هذه المرحلة كانت جوهرية كون القسم الأكبر من المبادلات التجارية الداخلية بين بلدان المركز كانت تمثل القسم الأكبر من

المبادلات الأوربية مع القارات الأخرى[٧]، إذ كانت هذه المبادلات عبارة عن عمليات إعادة توزيع للمنتوجات الآتية من القارات الأخرى وهو الدور الذي مارسته أولاً ايطاليا نهاية القرون الوسطى ثم اسبانيا والبرتغال في القرن السادس عشر وتلتهما كل من هولندا وانكلترا بدءاً من القرن السابع عشر حيث تستورد أوروبا من القارات الأخرى منتوجات مختلفة زراعية (كالتوابل والسكر) وحرفية (كالحرير والأصواف) وكان جوهر هذا التبادل يعتمد على الابتزاز أكثر من اعتماده على معايير تجارية حقيقية خاصة مع شبه القارة الهندية التي كانت تتفوق على أوروبا صناعياً وزراعياً[٨] وهو ما أكده أيضاً الخبير الزراعي (أ- ج- فولكر) الذي عمل في الهند في أواخر القرن التاسع عشر حيث يقول: «لن يجد المرء أمثلة أفضل مما في الزراعة الهندية»[٩]. وهكذا اتسمت علاقات أوروبا التجارية بعدم التكافؤ في تلك المرحلة إذ لم يكن لدى الأوروبيين ما يبادلونه سوى المعدن النفيس الذي جلبوه من القارة الأمريكية[١٠].

لقد أفرزت العلاقات التجارية الدولية لأوروبا في طور تكوينها الأولي لمنظومتها الرأسمالية نتائج اقتصادية مهمة كان من أبرزها جلب المزيد من المعدن النفيس (جوهر ثراء المركز ومصدر تراكمه الرأسمالي الأولي) من المناجم المكتشفة في أمريكا والمكسيك والبيرو والتي قدرت كمياتها عامي ١٥٣٣، ١٥٦٣ بـ(١٠٠، ٢٠٠) مليون فرنك على التوالي[١١].

كما ان تجارة الرقيق هي الأخرى قد برزت أهميتها في التجارة الخارجية الأوروبية في هذه المرحلة حينما أصبحت مزارع القطن والسكر والتبغ الرأسمالية في العالم الجديد بحاجة ماسة الى اليد العاملة مما جعل صيد الزنوج الأفارقة لتلبية متطلبات هذه التجارة لا تختلف عن صيد الحيوانات الوحشية وقد انعكس تطور أهمية هذه التجارة في تطور أعداد السفن المستخدمة في تجارة الرقيق التي كانت مدينة (لفربول) البريطانية من مراكزها المهمة حيث تطورت أعدادها من (١٥) سفينة عام ١٧٣٠ إلى (٩٦) سفينة عام ١٧٧٠ والى (١٣٢) سفينة عام ١٧٩٢[١٢] إلى جانب نقل الكثير من الحرف الصناعية الجديدة وخاصة صناعة النسيج.

خلاصة القول ان الخدمات التي قدمتها البلدان في القارات الأخرى إلى البلدان الأوروبية في مرحلة التكوين الأولي لمنظومتها الرأسمالية من رأس مال ويد عاملة وحرف صناعية جديدة قد هيأت أسس النشوء الأولى للرأسمالية ومنظومتها العالمية مما يعني ان السلوك الاستعماري الذي طبقته أوروبا ذات التوجه الرأسمالي على القارات الأخرى لم يكن خياراً

وإنما نمط حياة طبقته المجتمعات الرأسمالية منذ بداية تكوينها لمنظومتها الاقتصادية العالمية[١٣].

٢. مرحلة التحول إلى سوق ومنجم للصناعة الرأسمالية الناشئة- لقد اتسمت علاقات أوروبا الاقتصادية ذات الطابع الرأسمالي مع بلدان القارات الأخرى في عصر الثورة الصناعية بالخصائص التالية:

الخاصية الأولى- ان انكلترا التي أصبحت الدولة الأوروبية الرأسمالية الأكثر تطوراً في قواها الإنتاجية بعدما استوعبت قبل غيرها من الدول الرأسمالية الأخرى منجزات الثورة الصناعية ووظفتها بجدارة في تنمية نشاطها الصناعي الذي أصبح الأكثر أهمية للمصالح الرأسمالية من النشاط الزراعي والذي تؤكده الوقائع التالية: تطور إنتاج الحديد في انكلترا من (٢٥٠٠٠- ٦١٠٠٠- ٢٣٥٠٠٠- ٢٢٤٩٠٠٠) طن للأعوام ١٧٥٦، ١٧٨٨، ١٨٠٦، ١٨٥٠ على التوالي[١٤] حتى ذكر ان إنتاج انكلترا من الحديد الخام عام ١٨٤٠ بلغ أكثر من نصف الإنتاج العالمي[١٥].

أما الفحم فتطور إنتاجه من (ثلاثة) ملايين طن عام ١٧٠٠ إلى (عشرة) ملايين طن عام ١٨٠٠ والى (١١٧) مليون طن عام ١٨٧١[١٦].

أما الصناعات النسيجية التي زاد استهلاكها من الأقطان والأصواف كمادة أولية من (١٠٥٠) ألف طن عام ١٨٤٠ إلى (١٣٦٠) ألف طن عام ١٨٦٠ [١٧] فقد توسع إنتاجها بعد الثورة الصناعية من (عشرة) أضعاف عام ١٨٢٠ إلى (عشرين) ضعفاً عام ١٨٥٠، وانخفضت تكاليف إنتاجها في المدة ١٧٧٩- ١٨١٢ بمقدار (٩٠%) عن مستواها قبل ذلك[١٨]. وقد أصبحت الأنسجة القطنية من أهم صادرات انكلترا إلى العالم الخارجي ولاسيما إلى آسيا ودول الشرق حيث تطورت هذه الصادرات من (٥٠٠٠- ٤٥٠٠٠- ٣٣٥٠٠٠- ٥٤٠٦٠٠٠) جنيه إسترليني للأعوام (١٧١٠، ١٧٥٠، ١٧٨٠، ١٨٠٠) على التوالي[١٩].

أما في مجال خطوط السكك الحديد فقد مد في انكلترا أول خط للسكك الحديد في العالم عام ١٨٣٠ يربط بين مدينتي لفربول ومانشستر[٢٠].

لقد وفر هذا التطور لانكلترا دون غيرها فرصة الانفراد في قيادة علاقات أوروبا الاقتصادية مع البلدان في القارات الأخرى[٢١] مما جعل دراسة هذه العلاقات في هذه المرحلة

من تأريخ تطور الرأسمالية يجري بالتركيز أساساً على الدور البريطاني باعتباره الدور الأكثر تعبيراً عن الأهداف المرحلية للتوسع الرأسمالي إلى القارات الأخرى.

الخاصية الثانية- ظهور المصنع وحاجته إلى الأسواق للحصول على المواد الأولية فرض على انكلترا التي تفتقر إلى الكثير منها من تحويل مستعمراتها في القارات الأخرى إلى منجم وسوق في نفس الوقت.

الخاصية الثالثة- ان استقلال المستعمرات البريطانية (الثلاث عشرة) الغنية في القارة الأمريكية ابتداءاً من عام ١٧٧٦ وتشكيلها لدولة رأسمالية جديدة هي الولايات المتحدة قد شكلت خسارة اقتصادية كبيرة لانكلترا كونها كانت تشكل مجالاً لهجرة الفائض من السكان الانكليز ومنجم للذهب ومصدر مهم لتوريد القطن المادة الأولية الضرورية لصناعة الأنسجة القطنية الناشئة وأرادت انكلترا التعويض عن هذه الخسارة من خلال التوسع إلى مستعمرات باقي الدول الأوروبية في القارات الأخرى مستفيدة من موقعها الجديد كقوة اقتصادية لا يمكن منافستها إلى جانب كونها قوة عسكرية لا تقهر، مما جعلها تدعو الدول الأوروبية إلى التخلي عن الأسلوب القديم في احتكار التجارة مع المستعمرات وهو ما أتاح لها سهولة التغلغل في مستعمرات جميع الدول الأوروبية في القارات الأخرى وخاصة في شبه القارة الهندية.

الخاصية الرابعة- ظهور التخصص وتقسيم العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ليس على المستوى الرأسمالي الإقليمي فحسب وإنما بين الأقاليم الرأسمالية والبلدان في القارات الأخرى[٢٢] فانكلترا الأكثر تطوراً تخصصت إلى حد كبير بإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية إلى الدول الرأسمالية والى مستعمراتها بينما تحصل في المقابل على ما تحتاج إليه صناعاتها الناشئة من مواد أولية منجمية وزراعية وكذلك الأغذية مما يعني ان التبادل التجاري أصبح عنصر مهم في توزيع الموارد والمنتجات الزراعية والصناعية فيما بين القارات إذ ارتفع حجم هذه المبادلات من (ملياري) دولار عام ١٨١٥ إلى (٤٠) مليار قبيل الحرب العالمية الأولى[٢٣].

كيف إذن نظمت انكلترا العلاقات الاقتصادية لأوروبا الرأسمالية مع البلدان في القارات الأخرى في هذه المرحلة...؟

في شبه القارة الهندية مارست- بعد ان أقامت فيها إمبراطورية موحدة- سياسة استعمارية اتسمت بالخصائص التالية:

أ. عندما ارتأت انكلترا ان سياسة الحماية التجارية المعتمدة في المبادلات التجارية الدولية لم تعد تحقق لها مصالحها الاقتصادية الجديدة استبدلتها بسياسة جديدة تقوم على الحرية التجارية.

ب. أصبحت أمريكا بعد استقلالها منافس رأسمالي نوعي يهدد المصالح الاقتصادية البريطانية فيما اخذ المستوطنون ينقلون إليها الكثير من الصناعات من أوطانهم الأصلية وخاصة الصناعات النسيجية مما انعكس ذلك سلباً على الصناعات النسيجية الانكليزية حيث حَرَمها ذلك من مصدر تقليدي مهم من مصادر مادتها الأولية وهو القطن الأمريكي من خلال إنشاء صناعات نسيجية تستهلك القطن كمدخل إنتاجي من جهة وتشكل مخرجاتها منافس للمنتجات النسيجية الانكليزية من جهة ثانية والأرقام التالية تعكس ذلك[٢٤]. فيما يخص صادرات انكلترا إلى أمريكا ولاسيما النسيجية انخفضت من (١٩) مليون جنيه عام ١٨٥٧ إلى (١٤,٥) مليون جنيه عام ١٨٥٨ لترتفع في المقابل الصادرات الانكليزية إلى الهند من (١٢) مليون جنيه عام ١٨٥٧ إلى (١٧) مليون جنيه عام ١٨٥٨ والى (٢١) مليون جنيه عام ١٨٥٩.

أما الواردات البريطانية من أمريكا فقد هبطت من (٤٩) مليون جنيه عام ١٨٦١ إلى (١٨) مليون جنيه عام ١٨٦٤ لتشهد في المقابل الواردات البريطانية من الهند زيادة من (٢٢-٥٢) مليون جنيه للفترة ١٨٦١- ١٨٦٤.

ج. قامت انكلترا- ولغرض الحد من تأثير استقلال المستعمرات الأمريكية- إلى اعتماد نمط جديد من الاستغلال الرأسمالي للمستعمرات في القارات الأخرى مثّل ملامح أولية لاستعمار مبكر لا يقوم هذه المرة على النهب وإنما على تدمير النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم في المستعمرات، حيث جرى بموجب هذا الأسلوب الجديد تدمير النظام القائم في الهند[٢٥] والذي اصطلح على تسميته (بالأسلوب الآسيوي للإنتاج) من خلال فرض صيغه جديدة من تقسيم العمل بين انكلترا والهند على أساس تخصص الأولى بتصنيع وتصدير المنتوجات القطنية إلى جانب صناعاتها الأخرى بينما انحصرت مهمة الهند بزراعة وتصدير الأقطان كمادة أولية إلى انكلترا وتحريم تصنيعها في الهند والأرقام

التالية لكل من صادرات وواردات انكلترا إلى الهند تفسر أهمية تلك العلاقة الاستعمارية الجديدة بينهما[٢٦]. ففيما يخص حجم الصادرات الانكليزية إلى الهند من مجموع صادراتها الخارجية فقد بلغت (١٢,٥%) وان صادرات الأنسجة القطنية تشكل (٢٥%) منها وإذا ما علمنا ان صناعة الأنسجة القطنية في انكلترا تستوعب (١٢,٥%) من عمالة انكلترا وتساهم بـ(٨,٣%) من الناتج القومي البريطاني لتأكد لنا أهمية هذه العلاقة الاستعمارية الجديدة.

وهكذا أصبحت الهند منذ القرن التاسع عشر مستعمرة انكليزية بامتياز كيّفت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يخدم المصالح الرأسمالية الانكليزية من خلال رأس المال البريطاني[٢٧].

أما في البلدان الأخرى فقد مارست انكلترا سياسة اقتصادية رأسمالية تراوحت بين الأسلوب السلمي القائم على التغلغل الاقتصادي إلى الظلم والقهر وانتهاءاً ببناء المستعمرات.

٣. مرحلة توفير شروط التطور الصناعي لمركز المنظومة المتقدم- في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين استكملت باقي الدول الرأسمالية في أوروبا وخارجها شروط نهضتها الصناعية. ومع تسارع التقدم في الانجازات التكنولوجية للثورة الصناعية توفرت للجميع شروط النضوج الصناعي (أي الانتقال من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الرأسمالية) الذي طرح في الواقع الرأسمالي ظاهرة جديدة هي ظاهرة التركز والتمركز الصناعي والمصرفي التي تمخضت عنها مؤسسات رأسمالية احتكارية كبيرة في مجالي التمويل والإنتاج إذ تشير الإحصاءات في هذا المجال إلى ان ودائع التوفير في المصارف البريطانية والأمريكية قد نمت كما يلي[٢٨]: في البنوك البريطانية من (١,٦) مليار مارك عام ١٨٨٠ إلى (٤,٢) مليار مارك عام ١٩٠٨ بينما كان نمو هذه الودائع في البنوك الأمريكية من (٢,٦- ١٣,٨) مليار مارك لنفس الفترة.

أما النمو الصافي في الأصول الرأسمالية للمؤسسات الصناعية العاملة في مجال الصناعات التحويلية، والمناجم، والمرافق العامة وخاصة السكك الحديدية التي تأثرت أكثر من سواها بالتطور الصناعي الكبير حيث تشير الإحصاءات إلى ان هذا النمو بلغ في الفترة ١٨٨٠- ١٩٠٠ معدل (٨٨%)[٢٩] مما جعل التنافس ذو الطابع الاحتكاري بين القوى الرأسمالية الصاعدة وهي: أوروبا الغربية، الولايات المتحدة، واليابان على تصريف الفائض

والحصول على المواد الأولية المنجمية والزراعية وكذلك فرص الاستثمار الجديدة هي السمة السائدة في الأسواق الرأسمالية الداخلية التي تخضع لحرية التبادل حيث ان المتاح فيها لم يعد يشبع الطلب الرأسمالي الكلي، فالتحق الجميع بانكلترا ليشكلوا معها في هذه المرحلة مركز المنظومة الرأسمالية المتقدم وينطلق الجميع باتجاه الطرف الآخر من المنظومة الرأسمالية والمتمثل بالبلدان المتخلفة في القارات الأخرى حيث توجد المناجم والبترول إلى جانب الأراضي الزراعية الخصبة والمياه الوفيرة، واليد العاملة الرخيصة إلا أنها تفتقر محلياً إلى المقومات المادية اللازمة لاستغلالها خاصة رأس المال والتكنولوجيا إلى جانب افتقارها إلى القوة العسكرية الضرورية لمواجهة أي تهديد خارجي.

وهكذا كان في مركز المنظومة المتقدم احتكارات تمتلك صناعات جديدة بحاجة إلى مواد أولية منجمية وزراعية، ورؤوس أموال تبحث عن فرص استثمار أكثر ربحية إلى جانب تمتعها بقوة عسكرية ضاربة تساند هذه الاحتكارات في تحقيق أهدافها بمجرد الطلب وما احتلال المانيا (للكاميرون) عام ١٨٨٥ إلا استجابة لطلب احتكارين المانيين يرغبان في السيطرة على الخامات المتاحة فيها وتصريف فائض الإنتاج إلا دليل واضح على ذلك(٣٠).

وهكذا دفع النضوج الصناعي- الذي أصبح أكثر حاجة لأسواق التوريد والتصريف- معظم الدول الرأسمالية الناضجة صناعياً ابتداءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى البدأ بحركة جديدة من التوسع إلى البلدان في القارات الأخرى تحمل هذه المرة أهداف نوعية أكثر ارتباطاً بالواقع الجديد لبلدان مركز المنظومة المتقدم يتطلب تحقيقها إقامة نمط جديد من العلاقة بين مركز المنظومة وأطرافها يستند إلى علاقات اقتصادية تبادليه غير متكافئة تتسم بالخصائص التالية:

- **الخاصية الأولى**- أصبح التوسع إلى القارات الأخرى أكثر سرعة وعمق وفاعلية قياساً بما كان عليه في المراحل السابقة نتيجة تطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السكك الحديدية التي بلغت أطوالها عام ١٩٠٠ (مليون) كم في حين لم تكن تبلغ في عام ١٨٣٥ أكثر من (٢٥٠٠) كم(٣١).

أما السفن التجارية التي تطورت صناعتها كثيراً فقد نقلت في عام ١٩١٣ (٤٢) مليون طن من السلع في حين أنها لم تنقل في عام ١٨٧٦ سوى (٥) مليون طن(٣٢).

- **الخاصية الثانية**- ان حاجة كل دول مركز المنظومة الناضجة صناعياً إلى أسواق توريد وتصريف خارجية جعل معظمها تندفع منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر باتجاه هوامش المنظومة فكانت القارة الأفريقية وجهة التوسع الأهم لمعظم دول المركز: انكلترا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، بلجيكا، اسبانيا ليس بهدف الحصول على العبيد هذه المرة وإنما الحصول على الموارد المادية المتاحة في مناجمها والتي جرى التأكد من غناها ابتداءاً بالحديد، والبترول، والمعادن الأخرى جوهر التصنيع الثقيل مروراً بالذهب الذي أصبح يشكل القاعدة الأساسية لنظام النقد الدولي إلى المنتجات الزراعية التي تشكل مدخلات صناعية كالمطاط والقطن.

ثم إلى الشرقين الأدنى والأوسط بعد اكتشاف البترول فيهما. بينما كانت وجهة التوسع الخارجي لكل من أمريكا واليابان إلى النطاق القاري الأقرب وهي أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب شرق آسيا بالنسبة لليابان.

- **الخاصية الثالثة**- ان ما أفرزته مرحلة النضوج الرأسمالي من اندماج بين الصناعة والمصارف وتحول نشاطها الائتماني ذو الطابع التجاري إلى نشاط ائتماني استثماري مباشر جعل بداية القرن العشرين هي بداية الفترة الذهبية لتصدير رأس المال الخاص من مركز المنظومة إلى هوامشها. حيث تراكم لدى هذه الاحتكارات كم هائل من رأس المال ضاقت أمامه فرص الاستثمار الداخلية ذات المردود الأعلى[٣٣] وتزايدت أهمية الاستثمارات الخارجية الخاصة في بناء السكك الحديدية والسفن واستغلال المناجم وآبار البترول من جهة أخرى.

لقد اتسمت هذه الحركة لرأس المال بالاتي[٣٤]: ان النسبة العظمى من هذا الاستثمار الخاص كانت أوروبية المنشأ وان انكلترا تمثل مصدرها الأول حيث بلغت نسبة استثماراتها الخاصة الخارجية للأعوام (١٨٠٠، ١٨٨٠، ١٩١٣) هي (٧,٧%، ١٥%، ١٠٠%، ٢٨٩%) على التوالي علماً ان سنة الأساس هي ١٨٨٠= ١٠٠.

- **الخاصية الرابعة**- اختلفت صور السيطرة في هذا التوسع باختلاف القارات إذ تراوحت بين الإلحاق والضم كما في أمريكا اللاتينية وأغلبية المناطق الآسيوية، إلى أشباه المستعمرات لما تبقى من المناطق الأسيوية كما في إيران، أو اقتسامها كمناطق نفوذ، واعتمد عدم تسديد القروض المالية أو الاعتداء على الإرساليات التبشيرية أسباباً مباشرة للاحتلال مثل[٣٥]:

احتلال انكلترا لمصر والسودان بسبب عدم تسديد القروض أو احتلال المانيا لبعض المناطق التي قتل فيها بعض أعضاء إرسالياتها التبشيرية.

- **الخاصية الخامسة**- عملت دول مركز المنظومة الرأسمالية المتقدمة ومن خلال الاستثمار المباشر على تدمير فرص التطور الصناعي المتاحة في بلدان هامش المنظومة باتجاهين:

الاتجاه الأول- استمرت بلدان المركز في إنماء تطورها الاقتصادي القائم على الصناعة عبر استيعاب آخر المنجزات التقنية مع العمل في الاتجاه الآخر ومن خلال الاستثمار المباشر على إزاحة الأنشطة المحلية الصناعية والمهنية في الدول المتخلفة المضيفة[٣٦] كما فعلت مصانع لانكشاير للنسيج حينما قضت على «غازلي وناسجي القرى المهرة في الهند وأفريقيا»[٣٧] لإبقائها أسواق خارجية مفتوحة لتصريف فوائضها من السلع الصناعية، ورؤوس الأموال من جهة وتوريد المزيد من المواد الأولية الزراعية والمنجمية لتغطية الطلب الداخلي المتزايد عليها من الصناعة والسكان على حد سواء من جهة أخرى.

الاتجاه الثاني- السماح بتصنيع بعض الأنشطة والقطاعات في الاقتصادات المتخلفة كي تصبح منفذ خارجي لصادرات واستيراد الاقتصادات المتقدمة على ان لا يسهم هذا التصنيع إلا إلى تطوير الأنشطة المنجمية وبعض الأنشطة الزراعية بحيث لا تتعدى ان تكون قطاعات اقتصادية متطورة معزولة عن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد المضيف ترتبط مدخلاتها ومخرجاتها بالسوق الرأسمالية العالمية[٣٨] بحيث تستخدم احدث الأساليب والوسائل التقنية، لكن مخرجاتها لا تتعدى ان تكون سلع أولية منجمية وزراعية مما يجعلها تدفع بالاقتصاد المتخلف إلى المزيد من التشوه الهيكلي والتبعية إلى الخارج.

وهكذا لم يتحول التقدم التكنولوجي المستخدم في الدول المتخلفة كما يقول (اوليفر كوكس) إطلاقاً إلى حركة ايجابية لدى الشعوب الخاضعة للامبريالية[٣٩].

- **الخاصية السادسة**- أصبحت هوامش المنظومة الرأسمالية تمثل المتنفس المناسب لدول المركز إذ في إطارها تسوى الصراعات الرأسمالية الإقليمية إذ أصبح يتم حل أو تهدئة نزاعات مركز المنظومة الإقليمية من خلال إضافة مستعمرة لهذا الطرف ونزعها من الطرف الآخر.

- **الخاصية السابعة**- ان فائض التصدير غالباً ما يكون في صالح الدول المتخلفة مما يعني ان الا تكافؤ في التبادل هو في صالح دول الهامش كون محدودية التصنيع فيها تجعل مجموع استيراداتها من السلع المصنعة قليلة إذا ما قورنت بحاجة دول المركز من المواد الأولية والمنجمية والزراعية لكن هذا الفائض لا يعاد استثماره داخل البلدان المتخلفة وإنما يستخدم أما[٤٠]: لتسديد أرباح الشركات الرأسمالية العاملة، أو تسديد فوائد القروض الممنوحة لحكومات الدول المتخلفة، وإذا ما تبقى شيء فانه يحجز في البنك المركزي للدولة المسيطرة بحكم التبعية النقدية كاحتياطي نقدي. أي ان تحقيق التراكم في دول المركز مشروط بعدمه في دول الهامش[٤١].

ان مساهمة هوامش المنظومة في تطور مركزها المتقدم يمكن استجلاؤه من خلال مستوى التطور في القدرات الإنتاجية لبريطانيا وبعض دول المركز المتقدمة التي استند تطورها الاقتصادي أساساً على الحديد والبترول والفحم والقطن والملاحة التجارية. إذ تشير الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي للفترة ١٨٧١- ١٩٣٨ إلى ما يأتي[٤٢]: ان الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة ارتفع من (١٢) عام ١٨٧١ إلى (١٣٤) عام ١٩٣٨. بينما في المانيا وانكلترا كانت لنفس الفترة (١٦,٣- ١٤٩)، (٤٤- ١١٧,٦) على التوالي. علماً ان سنة الأساس هي ١٩١٣= ١٠٠.

وإذا ما علمنا ان اليابان ثاني اكبر اقتصاد متقدم في مركز المنظومة يستورد معظم احتياجاته من المواد الأولية الزراعية والمنجمية والطاقة من الخارج[٤٣] (٩٩,٨%) من النفط (٨١,٨%) من الفحم و(٩٠,٧%) من الغاز الطبيعي و(٩٩,٦%) من خامات الحديد و(٩٧,٩%) من النحاس و(١٠٠%) لكل من النيكل، والقطن، والصوف والبوكسيت لتبين لنا مدى أهمية استمرار تخلف هوامش المنظومة في حسابات المركز يهدف إبقاء اقتصاداتها أسواق توريد وتصريف ليس إلا.

ثالثاً- تصنيع هوامش المنظومة الرأسمالية ضرورة فرضها التقدم التكنولوجي.

رغم ان جميع بلدان هامش المنظومة الرأسمالية ترتبط بعلاقات اقتصادية غير متكافئة مع المركز إلا ان مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي العام تتسم بالتباين وعدم التجانس، إذ من الممكن النظر إليها كمجموعات متمايزة[٤٤] اقتصادياً فمثلاً البرازيل،

والمكسيك، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، واندنوسيا، وماليزيا تمثل المجموعة المتطورة صناعياً ضمن بلدان الهامش التي بدأت الاحتكارات العالمية في الربع الأخير من القرن العشرين تنقل بعض صناعاتها التصديرية منخفضة الأجور إليها[٤٥] مما أسهم في إعادة توزيع خريطة آسيا الاقتصادية عبر إيجاد جيل جديد من الصناعات الالكترونية، والأقمشة والأحذية التي تصدر منتجاتها إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية وهو ما يعكسه تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية لهذه الدول من (٢٢%- ٣٤%- ٦٢,٥%) للأعوام ١٩٧٣، ١٩٨٥، ١٩٩٥ على التوالي[٤٦] بينما تمثل المجموعة الثانية البلدان المصدرة للنفط التي امتلكت في الفترة ١٩٨٣- ١٩٨٥ ثروات هائلة بلغت (ترليون) دولار وهي تضم كل من: السعودية، العراق، ليبيا، الكويت، فنزويلا، إيران وكذلك الإمارات العربية المتحدة التي بلغ دخل الفرد السنوي فيها (٢٢٣٠٠) دولار وهو أعلى حتى من متوسط دخل كل من الفرد الأمريكي والفرنسي البالغة (١٦١٨٥) و(٩١١٤) دولار على التوالي.

وإذا ما استثنينا دول هاتين المجموعتين وخاصة تلك التي حضيت بمستوى مناسب من التصنيع فان معظم بلدان هامش المنظومة هي ضمن مجموعة ثالثة تضم دول زراعية فقيرة تمتلك اقتصادات ضعيفة ومفككة نتيجة قرون من الاضطهاد الاستعماري حيث انعدم فيها إجمالاً وجود للصناعات والبنى الارتكازية الاقتصادية من طاقة، ومواصلات، ووسائل اتصال، بل منع عمداً بعض البلدان الآسيوية خاصة من القيام بتنمية صناعية حيث فرض عليها التخصص بتصدير المواد الأولية[٤٧]. كما ان رغبة صندوق الأمم المتحدة الخاص بالإنماء الاقتصادي في تقديم إعانات لهذه البلدان بشروط مخففة كانت قد رفضت منذ خمسينيات القرن الماضي عندما اعترضت بلدان المركز على هذه المساهمة من قبل الأمم المتحدة[٤٨] أما خطة إنشاء منظمة التجارة العالمية هي الأخرى قد وئدت بسبب عدم مصادقة الكونكرس الأمريكي على ميثاقها كون الهدف منها كان القيام بتنظيم ترتيبات دولية تسهم في استقرار أسعار السلع في التجارة الدولية مما قد يسهم في تحقيق بعض المكاسب لتلك البلدان. بل تم تجاهل حتى الرأي القائل بوجوب الضغط على دول العجز والفائض معاً لإصلاح الاختلالات في موازين مدفوعاتها كونه يشمل دول المركز أيضاً.

وهكذا تم فرض صيغة جديدة من تقسيم العمل الدولي في إطار المنظومة الرأسمالية أسهم في تواجد (٩٠%) من صناعات ومصانع العالم في مركز المنظومة المتقدم تتزود بـ(٩٠%) من حاجاتها من المواد الأولية والخامات من بلدان الهامش[٤٩].

بعد الحرب العالمية الثانية نال الكثير من بلدان الهامش في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية استقلالها السياسي فاندفعت مستغلة وضعها الجديد لتعيد هيكلة اقتصاداتها بالاعتماد على الصناعة كقاعدة للتنمية والتطور الاقتصادي. فما هي الآلية التي اعتمدتها دول المركز هذه المرة لاحتواء هذا التوجه التنموي...؟

أنها الأنشطة الاستثمارية المباشرة للاحتكارات الرأسمالية العالمية. ففي فترة الحرب الباردة وما فرضته ضرورات التقدم التكنولوجي الهائل حاولت بلدان مركز المنظومة التظاهر بدعم التوجهات التنموية الجارية في بلدان الهامش ليس خدمة لها وإنما لقطع الطريق أولاً على المنافس الأيديولوجي في إطار الصراع القائم بينهما على اقتسام مناطق النفوذ ثم التخلص ثانياً من الصناعات ذات التكنولوجيا المتقادمة التي أصبحت تشكل عبئاً على القدرات التنافسية للاحتكارات الرأسمالية عبر إحلال الصناعات ذات التكنولوجيا الأكثر تطوراً محلها بهدف تحسين مزايا التنافس بين هذه الاحتكارات على فرص الاستثمار في الأسواق الرأسمالية الداخلية من جهة وتوفير فرص استثمار خارجية أكثر ربحية من جهة أخرى. وهي صناعات لا تتعدى ان تكون كثيفة عمل أو كثيفة رأس المال لكنها تحتاج إلى الكثير من مدخلات الطاقة والبنى التحتية المتطورة والأسواق الرأسمالية العالمية للتزود بحاجاتها من السلع الرأسمالية أو نصف المصنعة وهو ما يسهم في تباطؤ التحديث التنموي في اقتصادات دول الهامش. بل تصبح التنمية في ظلها غير قابلة للدوام[٥٠] وهو الهدف الرأسمالي المعول عليه من هذه المساهمة وذلك بالحفاظ على فجوة التخلف وإدامتها بين طرفي المنظومة الرأسمالية.

أما في العقد الأخير من القرن العشرين وخاصة بعد انهيار المنافس الإيديولوجي انفرد مركز المنظومة بالهيمنة العالمية المطلقة وبدأ عبر التغلغل الاقتصادي يضع الأسس لإمبراطورية رأسمالية عالمية[٥١] تحتل الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها المركزية[٥٢] وان أية دولة تريد الاندماج بهذا النظام والاستفادة من مكاسبه لابد ان يتوفر فيها (مستوى من التطور الاقتصادي والاجتماعي ذو ماهية رأسمالية، وانفتاح تجاري، ومؤسسات مالية

وتسويقية، وصناعية، وسياسية ملائمة) وهو ما اتسمت به اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عبر ثورتها التكنولوجية الحديثة[٥٣].

أما بلدان الهامش فرغم كونها قد أصبحت ظاهرياً جزءاً من الحركة العالمية للتصنيع القائم على التكنولوجيا الحديثة «التي طوّر أكثر من ٩٠% من معارفها بعد الحرب العالمية الثانية»[٥٤] فان ما تحقق لها من تصنيع لم يكن في سياق تطور حضاري ذاتي جرى بشكل تدريجي بل فرض عليها من الخارج[٥٥] عبر الأنشطة الاستثمارية المباشرة للاحتكارات الرأسمالية العالمية التي جرت بشكل واسع وكثيف أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي حينما لجأت هذه الدول (المتخلفة) إليها بعد امتناع البنوك العالمية من إقراضها[٥٦]. إذ اتخذت هذه الاحتكارات من العالم مسرحاً ليس فقط لعملياتها الإنتاجية وإنما فرضت تقسيم جديد للعمل[٥٧] عبر نشر فروعها في بلدانه المختلفة ليمارس بعضها الإنتاج والبعض الآخر تجميع الأجزاء المنتجة، بينما تتولى فروع أخرى مهمة تسويقها.

وهكذا أصبحت أجزاء مهمة من الأنشطة الاستثمارية المباشرة للاحتكارات العالمية الإنتاجية والتسويقية والتمويلية تمارس خارج اقتصاد البلد الأم للاحتكار في عالم لم تعد تمثل الحدود فيه حواجز مادية أو فكرية[٥٨] فنسبة المبيعات الأجنبية لخمسين احتكار يعمل في الدول المتخلفة بلغت (٣٠%) من مجموع مبيعاتها الكلية وهي نسبة مهمة إذا ما قورنت بنسبة موجودات تلك الاحتكارات في تلك البلدان المضيفة والتي لا تتجاوز (٩%) من مجموع موجوداتها الكلية علماً ان الكثير من نصف هذه الاحتكارات متمركز في آسيا في حين يتمركز الباقي في أمريكا اللاتينية[٥٩] وهو توزيع جغرافي استند إلى شروط محددة توفرت في تلك الدول دون غيرها من دول الهامش تتمثل: بالعائد الأعلى، وعظم الطاقة الاستيعابية لرؤوس الأموال، وقلة المخاطر السياسية، وتوفر الشروط الرأسمالية للنمو في اقتصاداتها وهي شروط لم تتوفر في أكثر من (١٠- ١٥) دولة هامشية[٦٠]. وإذا ما أضفنا إلى ذلك ما مارسته المنظمات الاقتصادية الدولية من سياسات تكييف وهيكلة لاقتصادات هذه الدول جعل منها اقتصادات محاصرة بضرورات التقشف المحلي ومستباحة السيادة بعد ان تراجعت سيطرة الحكومة على السياسات الاقتصادية الوطنية، وكذلك ديون أجنبية بلغت عام ١٩٩٦ (١٨٢٦) مليار دولار تجتزأ (٣٧%) من الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول وبخدمات دين سنوية بلغت (٢١٣) مليار دولار[٦١]. يقابل كل ذلك ضرورات الإسراع بالتنمية الصناعية جوهر التنمية

الاقتصادية الشاملة التي تتطلب المزيد من التمويل والتكنولوجيا التي أصبحت الاحتكارات العالمية مصدرها الوحيد إذ ان (٩٥%) من جهود البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي في العالم تتم في مختبرات ومعامل تملكها الاحتكارات العالمية[٦٢] في حين ان البلدان المتخلفة لم تنجز ذاتياً بعد حتى تكنولوجيا المراحل الأولى للثورة الصناعية التقليدية. إذن لقد احتوت الاحتكارات العالمية وأدارت التوجهات التنموية الصناعية في البلدان المتخلفة ولكن بأي آلية مارست ذلك...؟

ان التكنولوجيا الجاهزة والمتجسدة بشكل آلات ومعامل والتي لا تتعدى ان تكون تكنولوجيا متقادمة في صناعات أخذه «بالاضمحلال في العالم الأول»[٦٣] توفرت لها في الطرف المتخلف من المنظومة الرأسمالية شروط الانتقال وهي أسواق بحاجة ماسة للتنمية الصناعية، وموارد طبيعية فريدة. في حين توفرت شروط الاستغناء عنها في الطرف المتقدم من المنظومة بعد ان توصل إلى الابتكار التكنولوجي البديل الأكثر حداثة والذي يحافظ على الفجوة التكنولوجية بين طرفي المنظومة الرأسمالية.

ان جهل الدول المتخلفة المضيفة لهذه الاحتكارات بالكثير من جوانب المعرفة بخصائص هذا التكنولوجيا جعلها تفتقر إلى سياسة تكنولوجية وطنية تميز من خلالها بين الغث والسمين من أنواع ما متاح أمامها من تكنولوجيا من حيث الملائمة مع أهداف التنمية الوطنية[٦٤] والثمن المدفوع إزائها[٦٥] مما يعني أن هذا الانتقال الجاهز للتكنولوجيا سوف لا يسهم في إحداث تطور تكنولوجي حقيقي ومن ثم إلى تنمية اقتصادية شاملة[٦٦] لان الاحتكارات العالمية التي استغلت جهل الدول المتخلفة المضيفة لفروعها وشجعتها في بداية توجهاتها التنموية إلى الاعتماد على نمط من الإنماء يقوم أما على إنشاء مشروعات تجارية ومالية ومصرفية وسياحية ليست ذات أولية في التنمية، أو إنشاء مشروعات ضخمة سواء أكانت في الصناعة أم الزراعة أو البنى التحتية الأساسية والتي معظمها تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال استقطب إنشاؤها رؤوس الأموال المتاحة في السوق المحلية وكذلك اليد العاملة الماهرة والتي لا يمكن بسهولة تعويض النقص الحاصل في عرضها بسبب سياسيات التكييف المرافقة لقروض الصندوق والبنك الدوليين التي أسهمت في تقليص حجم الاتفاق الحكومي على الخدمات بما فيها الصحة والتعليم إذ بلغ هذا التخفيض في (٣٧) دولة متخلفة (٥٠%، ٢٥%) على التوالي[٦٧] علماً ان نسبة ما مخصص لكليهما من الناتج القومي في الدول المتخلفة لعام

١٩٩٠ هو (٤,٢%) فقط[٦٨]. بينما استقطبت في الاتجاه الآخر الأنشطة الخدمية (التسويقية والمالية والسياحية) لهذه الاحتكارات اليد العاملة غير الماهرة مما أدى إلى تشويه[٦٩] انتقال اليد العاملة بين القطاعات الثلاثة إذ بلغت النسبة (٢٧%، ١٥%، ٥٨%) في الزراعة والصناعة والخدمات على التوالي وهو عكس الانتقال التقليدي الذي جرى في الدول المتقدمة (٩%، ٣٣%، ٥٨%) على التوالي.

وهكذا أسهم استقطاب الاحتكارات للموارد المحلية المتاحة وتشويه الانتقال التقليدي لليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة واحتكار توريد التكنولوجيا بحيث لا يورد منها إلا ذلك النوع الذي يتطلب لاحقاً من المعرفة الفنية وقطع الغيار والسلع نصف المصنعة إضافة إلى سيطرة على الأسواق المحلية لذلك النشاط أو القطاع في اقتصاد البلد المضيف بحيث يصبح جزء من سوق الاحتكار العالمية مع المحافظة على استمرار الفجوة التكنولوجية بين طرفي المنظومة وتحويلها إلى ظاهرة مستديمة[٧٠] إلى تصفية أنشطة المشاريع الصناعية المحلية[٧١].

أخيراً ما هي النتائج الاقتصادية التي حققتها الاحتكارات العالمية عبر احتوائها وإدارتها للتوجهات التنموية الصناعية للبلدان المتخلفة المضيفة لأنشطتها الاستثمارية المباشرة...؟

١. إنَّ مبدئي التوسع والقدرة على الاستقطاب مكنا النظام الرأسمالي منذ نشأته وحتى الآن من العمل على بناء منظومة اقتصادية عالمية تحدد في إطارها المسار الاقتصادي لبلدانها: مركز متقدم على الدوام ومنه تنبثق قيادة المنظومة، وهامش متخلف تابع على الدوام يُعتمد كسوق للتصريف والتوريد.
٢. رغم ان الاحتكارات العالمية قد مكنت بعض دول الهامش في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا من التحول إلى المستوى الذي جعلها تمثل قوى اقتصادية صاعدة في الاقتصاد العالمي إلا ان جوهر هذا التقدم وهو النشاط الصناعي لا يمثل فيه النشاط الصناعي الذاتي لتلك البلدان المضيفة لفروع الاحتكارات العالمية إلا جزء بسيط والباقي لا تتعدى ان تكون أنشطة صناعية لفروع تلك الاحتكارات وان كان للبلد المضيف ملكية في بعضها فإنها لا تتعدى ان تكون استقطاب لرؤوس الأموال واليد العاملة الماهرة المتاحة في السوق المحلية بينما معظم منتجات وأرباح هذه الفروع تتحول إلى البلد الأم مالك الاحتكار.
٣. ان الأنشطة الاستثمارية المباشرة لفروع الاحتكارات العالمية سواء أكانت صناعية أم زراعية أم خدمية لا تقع ضمن الأولويات الأساسية للتنمية في البلدان المضيفة وإنما هي

أنشطة أرادت من خلالها ان تحقق الاحتكارات أهداف رأسمالية مخطط لها وهي: خلق أسواق عالمية للتوريد والتصريف وفرص الاستثمار إلا على ربحية، وتصفية الأنشطة الصناعية المحلية، وإدامة الفجوة التكنولوجية، وخلق الازدواجية في الاقتصاد المضيف، مع العمل على تشويه الانتقال التقليدي لليد العاملة بين قطاعات الاقتصادات المضيفة.

٤. ان اخطر ما تتصف به الأنشطة الاقتصادية المباشرة لفروع هذه الاحتكارات هو أنها أنشطة اقتصادية متحركة أي غير ثابتة في نشاط قطاعي أو اقتصاد لفترة طويلة وإنما تتحرك من نشاط إلى آخر ومن اقتصاد إلى آخر سعياً وراء العائد الأعلى والعمالة الماهرة في عصر الصناعات المستندة إلى العلم والتكنولوجيا الحديثة التي أصبحت منتشرة عالمياً وخاصة في البلدان المتخلفة التي لم تتحقق بعد فيها فرص الاستيعاب المناسبة لتلك المهارات المتاحة.

وهكذا ومن خلال احتكار التكنولوجيا حقق مركز المنظومة المتقدم هدفه المنشود في تشويه التطور الصناعي جوهر التنمية الاقتصادية في بلدان هامش المنظومة وهو ما خلق لاقتصاداتها المزيد من التخلف والتبعية والتباين التكنولوجي مع اقتصادات المركز.

ولكن ماذا يجب على البلدان المتخلفة القيام به إزاء ذلك...؟

١. لكي تحصل الدول المتخلفة ذاتياً على نصيبها من التقدم والتطور التكنولوجي المعاصر وتحدد لاقتصاداتها موقعاً مناسباً في الاقتصاد العالمي الحديث الذي لم يعد يقرره حجم الثروات المادية أو الموارد الطبيعية المتاحة وإنما مستوى ما متاح من علم وتقانة. لذا يجب على هذه الدول ان تتلمس قاعدته الأساسية وتعمل على تطويرها وهي لا تتعدى ان تكون مجموعة مؤسسات هي: المؤسسات التربوية والتعليمية بمراحلها المختلفة، ونظام التعليم والمناهج المعتمدة فيه والتي أقرت معظم أسسه في الحقبة الاستعمارية والتي لا تختلف عن تلك التكنولوجيا الصناعية الجاهزة التي فرضتها الاحتكارات العالمية، وكذلك مؤسسات البحث العلمي والتطوير والابتكار، والمؤسسات الاستشارية وخاصة الهندسية والتخطيطية، وخدمات المعلومات، والأنظمة القانونية، والخدمات المالية، على ان تعمل جميعها كعناصر مترابطة وبدرجة مناسبة من المرونة في إطار منظومة واحدة تعمل باتجاه تحقيق الهدف المنشود وهو خدمة التصنيع جوهر التطور الاقتصادي الحديث.

٢. خدمة لمصالحها يجب على الدول المتخلفة ان تعمل على تحويل التكتلات السياسية والاقتصادية والدينية القائمة بين بلدانها مثل: حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ(٧٧)،

ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى عناصر فاعلة في منظومة عالمية يمكن ان تتجمع لديها الكثير من المزايا الاقتصادية المتاحة في بلدانها مما يمكنها من الحصول على ميزة تفاوضية في قضاياها المختلفة مع الدول الصناعية المتقدمة وخاصة في مجال التكنولوجيا الصناعية الملائمة وتقليص فجوة التخلف التكنولوجي.

الهوامش

(١) مرسي. فؤاد/ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر/ منشأة المعارف/ الإسكندرية/ ١٩٨٠/ ص٨.

(٢) أمين. سمير/ التراكم على الصعيد العالمي/ ترجمة حسن قبيس/ دار ابن خلدون للنشر/ بيروت/ بدون تاريخ/ ص٣٢- ٣٣.

(٣) أمين. سمير/ نفس المصدر أعلاه/ ص٧١.

(٤) هاشم. إسماعيل محمد/ محاضرات في التطور الاقتصادي/ دار النهضة العربية للنشر/ بيروت/ ١٩٧٨/ ص٧١.

(٥) ولعلو. فتح الله/ الاقتصاد السياسي/ دار الحداثة للطباعة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨١/ ص٥٣.

(٦) عفيفي، عزت. أمين مصطفى، احمد/ تاريخ أوروبا الاقتصادي/ ط٢/ ١٩٥٤/ ص٤٣.

(٧) أمين. سمير/ التراكم على الصعيد العالمي/ مصدر سابق/ ص٧١.

(٨) باران. بول/ الاقتصاد السياسي للتنمية/ ترجمة احمد فؤاد بلبع/ دار الحقيقة/ بيروت/ ط٢/ ١٩٧١/ ص٢٤٣.

(٩) مورلابيه. كولينز. فرانسيس، جوزيف/ صناعة الجوع/ ترجمة احمد حسان/ سلسلة عالم المعرفة ٦٤/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت/ ١٩٨٣/ ص١٢٣.

(١٠) أمين. سمير/ التطور اللامتكافيء/ ترجمة برهان غليون/ دار الطليعة/ بيروت/ ط٤/ ١٩٨٥/ ص١٢٣.

(١١) غنيم. احمد/ تطور الملكية الفردية/ الدار القومية للطباعة والنشر/ بدون تاريخ/ ص٦٠.

(١٢) ماركس. كارل/ رأس المال/ ج٣/ ق٢/ ترجمة محمد عيتاني/ مكتبة المعارف/ بيروت/ بدون تاريخ/ ص١١٣٢.

(١٣) بينايون. ادريانو/ العولمة نقيض التنمية- دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة/ ترجمة جعفر علي حسين السوداني/ بيت الحكمة/ بغداد/ ٢٠٠٢/ ص٢٠٧.

(١٤) ولعلو. فتح الله/ المصدر السابق/ ص٦٢.

(١٥) كول. ج. د. هـ/ المدخل إلى التاريخ الاقتصادي/ ترجمة سمير عبده/ مكتبة الحياة/ بيروت/ بدون تاريخ/ ص٦٣.

(١٦) عفيفي، عزت. أمين مصطفى، احمد/ مصدر سابق/ ص٣٧٨.

(١٧) بينايون. ادريانو/ نفس المصدر السابق/ ص٤٩.

(١٨) عجمية. محمد عبد العزيز/ دراسات في التطور الاقتصادي/ الدار القومية للطباعة والنشر/ الإسكندرية/ ط٢/ ١٩٦٤/ ص٤٢- ٤٣.

(١٩) السمان. احمد/ موجز الاقتصاد السياسي/ ج١/ مطبعة الجامعة السورية/ ١٩٥٧/ ص١٠٣.

(٢٠) الشمري، الليثي. هاشم، ناديا/ الاقتصاد المعرفي/ دار صفا للنشر والتوزيع/ عمان/ ط١/ ٢٠٠٨/ ص١٨- ١٩.

(٢١) أمين. سمير/ التراكم على الصعيد العالمي/ مصدر سابق/ ص٧٢.

(٢٢) أمين. سمير/ التراكم على الصعيد العالمي/ مصدر سابق/ ص٧٢- ٧٣.

(٢٣) البيرماني. خزعل/ التاريخ الاقتصادي/ شركة الطبع والنشر الأهلية/ بغداد/ ط١/ ١٩٦٨/ ص١٧٤.

(٢٤) لاندز. داڤد/ بنوك وباشوات/ ترجمة عبد العزيز أنيس/ دار المعارف/ القاهرة/ ١٩٦٦/ ص٥٥- ٥٦.

(٢٥) ماركس. انكلز/ في الاستعمار/ دار التقدم/ موسكو/ ١٩٧١/ ص٢٦- ٢٩.

(٢٦) كول. ج. د. هـ/ نفس المصدر السابق/ ص٢٠٦.

(٢٧) باران. بول/ نفس المصدر السابق/ ص٢١٤.

(٢٨) نخبة من الأساتذة السوفيت/ الاقتصاد السياسي- الرأسمالية/ ج٢/ق١/ ترجمة بدر الدين السباعي/ دار الجماهير/ دمشق/ ١٩٦٧/ ص١١١.

(٢٩) باران، سويزي. بول. أ، بول. م/ رأس المال الاحتكاري/ ترجمة حسين فهمي مصطفى/ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/ ١٩٧١/ ص٢٩٥.

(٣٠) كوكس. اوليفر/ الرأسمالية نظاماً/ ترجمة إبراهيم كبه/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٩٧٢/ ص٢٩٥.

(٣١) ليونتيف. ل/ الاقتصاد السياسي- الامبريالية/ ج٣/ ترجمة فؤاد مرعي، وبدر الدين السباعي/ دار الجماهير/ دمشق/ بدون تاريخ/ ص٣- ٤.

(٣٢) إبراهيم. سعدي/ مباديء الاقتصاد السياسي/ ج١/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٩٦٠/ ص٦١.

(٣٣) أمين. سمير/ التراكم على الصعيد العالمي/ مصدر سابق/ ص١٣٣.

(٣٤) برتان. جيل/ الاستثمار الدولي/ ترجمة علي مقلد، وعلي زيفور/ منشورات عويدات/ بيروت/ ١٩٧٠/ ص١٥- ١٩.

(٣٥) هاشم. إسماعيل محمد/ مصدر سابق/ ص١٣٩.

(٣٦) مجموعة من علماء الاجتماع/ اللامساواة العالمية/ ترجمة فالح عبد القادر حلمي/ بيت الحكمة/ بغداد/ ٢٠٠٤/ ص٦٧.

(٣٧) مورلابيه، كولينز. فرنسيس، جوزيف/ مصدر سابق/ ص١٣٦.

(٣٨) أمين. سمير/ التراكم على الصعيد العالمي/ مصدر سابق/ ص٢٢٦- ٢٢٧.

(٣٩) كوكس. اوليفر/ مصدر سابق/ ص١٩٥.

(٤٠) زكي. رمزي/ أزمة الديون الخارجية- رؤية من العالم الثالث/ القاهرة/ ١٩٧٧/ ص٢٣- ٢٤.

(٤١) منصور. فوزي/ محاضرات في علم الاقتصاد السياسي للبلدان النامية/ دار النهضة العربية/ القاهرة/ ١٩٧٤/ ص٣٢١.

(٤٢) جورج. بيار/ جغرافية العالم الصناعية/ ترجمة بهيجة شعبان/ منشورات عويدات/ بيروت/ بدون تاريخ/ ص٧٢.

(٤٣) العبود. عبد الأمير رحيمه/ الخليج العربي والعالم- اليابان/ مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة/ ١٩٨٥/ ص٥٧.

(٤٤) عبد الله. عبد الخالق/ المشكلات العالمية المعاصرة والصراعات الدولية/ دار المعارف بمصر/ ١٩٩٢/ ص١٤٠- ١٤١.

(٤٥) روبيسون. ريتشارد/ أزمة جنوب شرق آسيا- الأسباب والنتائج/ سلسلة محاضرات الإمارات٣٧/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ أبو ظبي/ ١٩٩٩/ ص٩.

(٤٦) المسافر. محمود خالد/ العولمة الاقتصادية- هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب/ بيت الحكمة/ بغداد/ ٢٠٠٢/ ص٢٢٠- ٢٢١.

(٤٧) لجنة الجنوب/ مركز دراسات الوحدة العربية/ التحدي أمام الجنوب/ ترجمة عطا عبد الوهاب/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٠/ ص٨٠.

(٤٨) لجنة الجنوب/ نفس المصدر السابق/ ص٨٢.

(٤٩) عبد الله. عبد الخالق/ مصدر سابق/ ص١٩٣.

(٥٠) لجنة الجنوب/ نفس المصدر السابق/ ص١٤٤.

(٥١) مونكلر. هيرفريد/ الإمبراطوريات- منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة/ ترجمة عدنان عباس علي/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ أبو ظبي/ ط١/ ٢٠٠٨/ ص٩٤.

(٥٢) مونكلر. هيرفريد/ نفس المصدر أعلاه/ ص٨.

(٥٣) التلاوي. مرفت/الاقتصاد العربي وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي/ بحوث ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي/ج٤/بيت الحكمة/بغداد ١٤- ١٦ نيسان ٢٠٠٢/ ص٥.

(٥٤) البزاز. حسن/ القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة/ دار الشؤون الثقافية العامة/ وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد/ ط١/ ١٩٨٨/ ص٨.

(٥٥) ويردي. منير/ دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الأمم/ منشورات وزارة الثقافة العراقية/ سلسلة دراسات ١٤٥/ بيروت/ ١٩٧٨/ ص٤٤.

(٥٦) الاسكوا/ الأمم المتحدة/ الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء/ نيويورك/ ٢٠٠٥/ ص٥.

(٥٧) ابوهات، وآخرون. عبد الكريم كامل/ الشركات متعددة الجنسية والعولمة/ سلسلة المائدة الحرة/٣٧/ بيت الحكمة/ بغداد/ ١٩٩٩/ ص٨٩.

(٥٨) هيجون. ريتشارد/ العولمة والأقلمة- اتجاهان جديدان في السياسة العالمية/ سلسلة محاضرات الإمارات/ ٢٥/مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/أبو ظبي/ ط١/ ١٩٩٨/ ص٤.

(٥٩) السيد علي. عبد المنعم/ العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء/ دراسات استراتيجية٨٣/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ أبو ظبي/ ط١/ ٢٠٠٣/ ص٧١- ٧٢.

(٦٠) عبد الشفيع. محمد/ قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد/ دار الوحدة للطباعة والنشر/ بيروت/ ١٩٨١/ ص٢٩٧.

(٦١) البرصان. احمد سليم/ عالم الجنوب- المفهوم وتحدياته/ دراسات إستراتيجية ٧٣/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية/ أبو ظبي/ ط١/ ٢٠٠٢/ ص٦٤.

(٦٢) كنج، شنيدر. الكسندر، وبرتراند/ الثورة العالمية الأولى من اجل مجتمع عالمي جديد/ ترجمة وفاء عبد الله/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٢/ ص٢٠٧.

(٦٣) زحلان. أنطوان/ العرب وتحديات العلم والتقانة/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٩/ ص٢٣.

(٦٤) قريشي. محمد الرشيد/ ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية/ دار الثقافة/ قطر/ ط١/ ١٩٨٦/ ص٤٢.

(٦٥) هاشم، زيد. جواد، عثمان/ العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية/ دار الثورة للصحافة والنشر/ بغداد/ ١٩٧٦/ ص١١٠.

(٦٦) كرم. انطونيوس/ العرب أمام تحديات التكنولوجيا/ سلسلة عالم المعرفة ٥٩/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت/ ١٩٨٢/ ص٨١.

(٦٧) لجنة الجنوب/ نفس المصدر السابق/ ص١١٩- ١٢٠.

(٦٨) البرصان. احمد سليم/ نفس المصدر السابق/ ص٥١.

(٦٩) البرصان. احمد سليم/ نفس المصدر السابق/ ص٥٠.

(٧٠) نوري. برهان محمد/ آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة- العولمة وتحرير التجارة/ بيت الحكمة/ بغداد/ ١٩٩٩/ ص٤٩.

(٧١) السيد علي. عبد المنعم/ نفس المصدر السابق/ ص٣٥.